



وإثناء مناقشة البنود استأذن المساهم -علي الطريف- رئيس الاجتماع بالمداخلة، وفي البداية شكر السيد رئيس الاجتماع والسادة الحضور مهناً لجميع بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك وأعرب عن خالص أمتنانه لرئيس الاجتماع ولسادة أعضاء مجلس الإدارة ولجميع منتسبي الشركة على النتائج المالية الختامية الجيدة و هي على سبيل الذكر و ليس الحصر كما يلي:1-مواجهة هذه الرياح المعاكسة العاتية والخروج منها بأقل الخسائر،

2-زيادة ملحوظة في الأصول لتصل 166 مليون دينار بحريني في سنة 2019(2018: 158 مليون دينار بحريني)،3-رفع السيولة لتصل 13.9 مليون دينار بحريني في 2019 (2018: 10.7 مليون دينار بحريني)

،4-محاولة خفض المصروفات العمومية والإدارية لأقل من 13 مليون دينار بحريني في سنة 2019.

5-الفقر بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتصل 9 مليون دينار بحريني في سنة 2019(2018:تدفقات سلبية 2 مليون دينار بحريني)،6-تسليم مشروعين لصالح هيئة الكهرباء و الماء تعنى بمحطات نقل المياه في الحد و البستين و كذلك تسليم مبنى الجامعة الأمريكية،7-الإنهاء من تأهيل البنية التحتية لخط الصهر السادس لشركة ألنيوم البحرين . أما بما يخص جدول الأعمال فقد ادلى السيد علي الطريف بملاحظات على بنود جدول الأعمال وهي كالاتي:

1-بخصوص محضر إجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة المنعقد يوم الخميس بتاريخ 28 مارس 2019 فلدى بعض الملاحظات كما يلي: • لماذا لم يذكر أسم السادة المساهمين الذين تداول معكم ، في حين أن المحضر ذكر أسماء الجميع من أعضاء مجلس إدارة و جهات رقابية و تنظيمية و المراجعين الخارجيين؟؟

2- ان التقرير السنوي شامل و يتضمن 43 صفحة من المعلومات القيمة و لذلك تجدر الإشارة للصفحات 4 و 5 و 9 أقترح أن يتضمن التقرير السنوي في العام القادم شيء و لو بسيط يخص السادة المساهمين (مثال عوائد مجزية للمساهمين ، المحافظة على حقوق المساهمين و تعظيمها) كما أنكم شكرتم الجميع في صفحة 9 و إستثنيتم السادة المساهمين و لكن لا أعتقد أنه شيء مقصود فربما سقط سهواً ، و الأمر متروك لكم سيدي الرئيس.

3- سيدي الرئيس أقترح عليك في كلمتكم و التقرير بشكل عام تبيان حجم الصفقات التي تم تسليمها أو الإنتهاء منها خلال السنة و كذلك التي نعمل عليها للتسليم للأعوام القادمة.

4- سيدي الرئيس في كلمتكم و التقرير السنوي ككل يفضل له أن يوضح للسادة المساهمين بعض المؤشرات المالية مثلا على سبيل الذكر و ليس الحصر:

- مؤشرات النشاط و نسبها المالية (الدورة التشغيلية و النقدية)
- مؤشرات السيولة و نسبها المالية (التداول العادية و السريعة و النقدية )
- مؤشرات الرفع المالي و نسبها المالية (المطلوبات للحقوق و الديون للحقوق) مؤشرات الربحية و نسبها المالية (هامش إجمالي الربح و هامش الربح التشغيلي و هامش صافي الربح و العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية)
- مؤشرات السوق و نسبها المالية (عائد السهم و ريع السهم و القيمة الدفترية و القيمة السوقية و مكررات الربحية )
- 5-سيدي الرئيس ،أطلب الإذن بالتداول مع المراجع الخارجي، أنظر صفحة 75 إيضاح 24 إدارة المخاطر المالية، تم ذكر مخاطر الإنتمان و مخاطر السوق و مخاطر السيولة، فلماذا لم تذكر مخاطر التشغيل؟ أطلب إضافتها العام القادم؟
- 6- سيدي الرئيس، صفحة رقم 9 في كلمتكم تطرقت لتأثير المعيار المحاسبي الدولي التاسع و الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2018 و ليس سنة 2019 ، لماذا لم تحسب له الشركة حساب (تحليل دراسة التأثير) ما هو تأثيره المالي على الشركة في سنة 2019 و ما هي توقعاتكم له على نموذج الأعمال لشركتنا في الأعوام القادمة؟
- سيدي الرئيس، في كلمتكم لم تطرقت لتأثير المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر و الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2019 و ليس سنة 2018 ، لماذا لم تحسب له الشركة حساب (تحليل دراسة التأثير) ما هو تأثيره المالي على الشركة في سنة 2019 و ما هي توقعاتكم له على نموذج الأعمال لشركتنا في الأعوام القادمة؟

7- سيدي الرئيس مجموع المطلوبات تزايدت في سنة 2019 لتصل 107 مليون دينار بحريني و بالخصوص في المطلوبات المتداولة ، فلماذا؟ أليس الأجدر في هذه الأوقات تقوم الشركة على إطفاء التزاماتها المصرفية أو على الأقل تقليلها؟ و الشيء بالشئ يذكر أن لهذه الزيادة أثر سلبي على قائمة الدخل(تكاليف التمويل قفزة لغاية 1.2 مليون دينار بحريني في سنة 2019) هل هذا شيء مبرر؟

8-حقوق الملكية أنخفضت بشكل كبير لتصل 59 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بالمقارنة مع 64 مليون دينار بحريني في سنة 2018؟ على الرغم من أن الخسارة المحاسبية المسجلة فقط 3 مليون دينار بحريني في سنة 2019؟

9- الخسارة المحاسبية لسنة 2019 سببها في رأيي أن الشركة لم تستطع أن تحافظ فضلاً عن ترفع إيراداتها و في الوقت ذاته التحكم في تكلفة المبيعات مما سبب بلوغ إجمالي الربح للنصف تقريباً عند 9 مليون دينار بحريني في 2019 (2018: 18 مليون دينار بحريني) كما أن تقليل المصروفات العمومية والإدارية لم يكن في المستوى المطلوب حيث أستقر عن 12 مليون دينار بحريني،، كان يجدر بالشركة التفاعل بشكل إستباقي مع التطورات الجارية بالأسواق المحلية و الإقليمية لتجنب الشركة و تكبدها خسائر محاسبية في 2019

10- سيدي الرئيس الشركة دائماً ما تحتفظ بنسبة كبيرة جداً من أرباحها السنوية و قد حان الوقت لفتح الخزينة لدفع ولو 1% من رأس المال كما هو الحال في شركة ألبا فقد ربحنا 4 فلس و دفعت للسادة المساهمين 1 فلس المهم عدم قطع سجل الشركة من التوزيعات النقدية و لكن إذا تطلب الأمر للحفاظ على السيولة في الشركة و أستمراريتها في الأعمال أود أن أطلعكم بأن إذا دفعت الشركة أرباح للمساهمين لن تستحق التسهيلات المقدمة من مصرف البحرين المركزي بما يخص فترة سماح على الأقساط و الأرباح لمدة 6 شهور، و الأمر متروك لكم سيدي الرئيس .

11- نشكركم سيدي الرئيس على هذه البادرة الطيبة بعدم توصية مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة الموقرين و الكل محل التقدير الأدبي للجهود الجبارة المبذولة في ظل هذه الظروف القاهرة  
12- لا يوجد شباب في المجلس و أصغر شخصية لديها خبرة 12 سنة لا يوجد تمثيل للمرأة في المجلس  
لا يوجد تدوير للوجوه

مداعبا السيد الرئيس إذا أردتم ضرب عصفورين بحجر فعليكم اشتقاب إمراة شابة للجلوس بمقعد بمجلس الإدارة  
نقترح أن يكون الرئيس مستقال لأن في إعتقادي فصل الملكية عن الإدارة هو الأفضل للشركات المدرجة.

لا يوجد شباب في الإدارة التنفيذية و كذلك التواجد للمرأة.  
ماهو الفرق بين اللجنة 6.2 في صفحة رقم 30 واللجنة 6.3 في صفحة 31 (لجنة الترشيح وحوكمة الشركات و السلامة) يبدو لي أن يوجد خطأ مطبعي (6.3 لجنة المكافآت)

13- المراجع الخارجي المراجعين الخارجيين ، منذ 14 سنة؟ ، أسمه السيد جليل العالي و ليس العلي؟،، حسب ميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة و التجارة و السياحة في 18 أبريل 2018 يتطلب تغيير الشركة المراجعة كل خمس سنوات و الشريك المراجع كل 3 سنوات و الأمر متروك لكم سيدي الرئيس.  
لا يوجد ولكن نتقدم لكم بالشكر و التقدير على المساهمة في حملة فينا خير

وفي نهاية المداخلة اكد السيد/علي الطريف على ان ما ابداه من مداخلات ما هي الا مجرد ملاحظات وانه ليس لديه اية اعتراضات على اي بند من بنود الاجتماع.

ولقد أبلغ السيد هيماننت السادة/المساهمين بأن الشركة قد تعاقدت مع استشاريين خارجيين لمراجعة تقارير حوكمة الشركات الخاصة بالشركة ومطابقتها وفقاً لميثاق حوكمة الشركات لعام 2018 الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة. أيضاً ان التقارير السنوية للإفصاح عن حوكمة الشركات قد تم تحميلها على موقع شركة ناس من اجل اطلاع السادة المساهمين عليه. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المساهمين بأن مدققي الحسابات الخارجيين لشركة KPMG قد أصدرت تقريراً متفقاً عليه بشأن الإجراءات المتعلقة بالامتثال لميثاق حوكمة الشركات .

وقد أبدى السيد/علي الموسى ملاحظة أيضاً بخصوص امتثال الشركة لإرشادات حوكمة الشركات، وقد علق بأنه ينبغي ان يكون نصف اعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين.

وقد اكد رئيس الاجتماع بان الشركة ملتزمة بقواعد حوكمة الشركات وملتزمة بما تفرضه الجهات الرقابية من شروط او قيود.

وقد أبدى السيد/ رياض أبو نيان بمداخلة متسانلاً لماذا كانت أصول العقد مرتفعة، وباعتباره مساهماً فيريد ان يعرف ما إذا كان هناك أي خطر على التصديق؟.

وقد قام السيد/ همنت جوشي عضو مجلس الإدارة بالرد على هذا السؤال بعد موافقة رئيس الاجتماع، مجيباً بأن الأعمال المنجزة خلال شهر معين يتم قياسها واعتمادها من قبل العميل أو مستشاريه في غضون 4 إلى 5 أسابيع ، وبالتالي في نقطة زمنية



معينة قيمة الأعمال المنجزة لفترة تتراوح بين شهر ونصف إلى شهرين لا تزال معلقة ليتم اعتمادها من قبل العميل. إضافة إلى ان هناك عدد قليل من المشاريع التي تم الانتهاء منها خلال عام 2019 والتي لا تزال قيد وضع اللمسات الأخيرة على الحسابات الختامية مع العملاء. وأضاف أنه كسياسة لا يتم الاعتراف بأي مطالبات ما لم تتم الموافقة على القيمة وتأكيدهما من قبل العميل.

ولقد اتخذت الجمعية العامة بإجماع أصوات الحاضرين القرارات التالية:

1. تم قراءة ومصادقة محضر إجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ 28 مارس 2019.
2. تم مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3. تم الإستماع إلى تقرير مدقي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
4. تم مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
5. تم مناقشة التقرير الصادر بشأن امتثال الشركة لإرشادات حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، والمصادقة عليها.
6. تم التبليغ والموافقة على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي من الاطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الايضاح رقم 22 من البيانات المالية بما يتفق مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.
7. تم إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
8. تم إعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدقي حسابات خارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

عقب ذلك أعلن رئيس الجمعية العامة أنتهاء أعمال إجتماعها العادي متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.

سمير عبد الله ناس  
رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع